مؤقـــت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٤٣٩

المعقودة يوم الاثنين
١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤
الساعة ١١/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السير ديفيد هناي	(المملكة المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزريف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد شاتثا
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	جيبوتي	السيد علهاي
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	نيجيريا	السيد غمباري
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

94-86676

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٥

الإعراب عن الترحيب

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بداية، أن أرحب بحضور وزير الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي على طاولة المجلس، سعادة السيد اندريه كوزيريف. وبالنيابة عن المجلس، أتوجه إليه بالترحيب الحار.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للقرار المتخذ في الجلسة ٣٤٣٨ للمجلس، أدعو ممثل الكويت الى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد أبو الحسن (الكويت) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل العراق، يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بعد موافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أرحب بنائب رئيس وزراء العراق وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد عزيز (العراق) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن سيواصل مجلس الأمن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

المتكلم الأول في قائمتي هو وزير الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي، سعادة السيد كوزيريف، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد كوزيريف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتشاطر والمجلس انطباعاتي عن الرحلة التي انتهيت منها لتوي الى منطقة الخليج الفارسي ومحادثاتي مع زعماء عدد من الدول، التي سأدرجها وفقا لتسلسل زيارتي لها وهي: العراق والكويت والامارت العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. أود كذلك أن أشاطر المجلس بعض الآراء في عمل مجلس الأمن نفسه.

لقد قمت برحلتي الى بلدان الخليج وفقا للمهمة التي أوكلها اليّ الرئيس الروسي بوريس نيكولايفيتش يلتسن بهدف تهدئة الأزمة وإعادة الوضع الى قناته السياسية. فقد أدت إجراءات العراق الأخيرة المتمثلة في حشد وجوده العسكري في جنوب البلاد الى نشوء حالة خطيرة، ومرة أخرى تصاعدت رائحة البارود في المنطقة. ولقد أعربنا منذ البداية بحزم بالغ عن موقفنا الرافض لهذا التطور. وأود أن أشير في الوقت ذاته الى أن عددا من الدول، بما في ذلك روسيا، كانت لديها معلومات عن تحركات القوات التي خطط لها العراق. وكانت هناك تقارير في الصحافة العراقية تتعلق بالمناورات التي ستجرى، فضلا عن تقارير تفيد بأن العراق لا يخطط للهجوم على الكويت. وكانت تلك المعلومات متاحة لدول كثيرة. وفي الوقت ذاته تفهمنا القلق الشديد إزاء تحركات القوات لدى الدول المجاورة للعراق، وخصوصا الكويت، آخذين في الاعتبار تجربة الماضي الأليمة.

وهكذا فإن الأحداث تطلبت رد فعل فوريا، إلا أنه كان من الضروري أخذ كل الظروف في الاعتبار عند تحديد معالم رد الفعل ذلك. فأعربنا فورا عن تأييدنا لاتخاذ تدابير حاسمة لمنع تصعيد التوترات، وأود مرة أخرى أن أؤكد على ضرورة إعادة الحالة الى قنواتها الطبيعية من خلال الجهود السياسية والدبلوماسية. وعلاوة على ذلك، فإننا بعملنا هذا، وأسجل هذا كنقطة إيجابية، تصرفنا منذ البداية بالاتصال الوثيق والمستمر مع شركائنا، ومن بينهم الأعضاء الدائمون وغير الدائمين في مجلس الأمن. ومن بين تلك الاتصالات، أستطيع أن أشير الى الاتصالات التي جرت على مستوى رفيع، بما في ذلك المحادثات الهاتفية بين الرئيس يلتسن ورئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون. وفي إحدى تلك المحادثات، يسعدني بشكل خاص أن أنوه بأن تقييما إيجابيا أعطي لفكرة قيامي برحلة الى المنطقة.

وبالاضافة الى ذلك، تم تحديد الأهداف الأساسية. وقد أشركت زملائي في خططي، وأقصد بذلك زملائي الذين على رأس وزارات الخارجية في الولايات المتحدة، وفرنسا، والصين، وبلدان أخرى كثيرة، وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة السيد بطرس غالي.

وقد حددنا بوضوح وحزم موقفنا للرئيس العراقي صدام حسين. وأوضحنا له ثلاثة عناصر رئيسية وهي: إدانة تحركات القوات العراقية، وإعلان بضرورة سحب تلك القوات، وإعلان بألا تتكرر مثل هذه الأعمال في المستقبل. وألاحظ بارتياح ان كل تلك العناصر الثلاثة عبر عنها القرار ٩٤٩ (١٩٩٤) الذي اتخذه مجلس الأمن أمس. وتكمن مزايا هذا القرار في حقيقة أنه يضع نهاية لهذه الأزمة، وأنه موجه ليس تجاه التصعيد العسكري - الذي أصبحنا مقتنعين بعد المفاوضات التي أجريناها في عواصم دول المنطقة بأن أحدا لا يريده - وإنما تجاه منع مثل هذا التصعيد وتجاه تعزيز الاستقرار. وقد أثري القرار بفضل التعديلات التي أدخلها عليه الوفد الروسي ضمن وفود أخرى. ويهدف القرار الى اتباع الأساليب الدبلوماسية ويوضح الطريق للعودة الى القنوات السياسية. ويعد كل هذا مبعث ارتياح لي.

من الطبيعي أن عملية إعداد مشروع القرار تخللتها لحظات اتسمت بالتسرع وأوقات اتسمت بشيء من التوتر؛ لكن أهم ما في الأمر هو النتيجة التي توصلنا اليها. وعلاوة على ذلك، فإننا تحلينا بضبط النفس والمرونة، خصوصا في الاستجابة للنداءات المباشرة التي وجهها قادة الكويت، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، الذين كان من المهم لهم أن يدلل مجلس الأمن على قدرته على اتخاذ قرار متوازن وبالإجماع حول وضع يؤثر على صميم الاستقرار في المنطقة. لقد اعتبرنا مصلحة المنطقة واستقرارها بالذات حجر الزاوية لعملنا فيما يتعلق بإعداد مشروع القرار والعامل المحدد لتصويتنا.

لقد اكتسب مجلس الأمن خبرة كبيرة، ودعونا نقول بصراحة انها تمخضت عن تجربة معقدة جدا فيما يتصل بعلاقاته مع العراق. وفي كل مرة أبدى فيها المجلس موقفا حازما ومتسقا تحولت القيادة العراقية الى موقف يتسم بالواقعية - وهو ما ينبغي أن تفعله في كل الأحوال. وهذا الظرف لعب دورا كبير في قدرتنا على جعل القيادة العراقية تتخذ قرارا إيجابيا بسحب القوات من جنوب العراق، وعلى تقديم مساهمة إيجابية في حسم الأزمة الحالية.

ومن الطبيعي أن المرء لا يقوم بمثل هذه الرحلة يوميا. لكننا نستطيع أن نقول إن هذه الفرصة السانحة كانت فريدة للتحدث مع القادة.

وقد استخدمناها لتحقيق غرض آخر، بالإضافة إلى نزع فتيل الأزمة نفسها. وأشير إلى شيء يهم مجلس الأمن وظل يهمه لوقت طويل: إحراز تقدم نحو تسوية شاملة في الخليج الفارسي.

وهنا أيضا نلاحظ تحولا إيجابيا محددا. العراق، للمرة الأولى رسميا، اعترف بالحاجة إلى حل إيجابي لمسألة الاعتراف بسيادة وحدود الكويت، وفقا لقرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣) دون أية شروط مسبقة. وهذا مثبت كتابة في وثيقة مشتركة. وإنني أرى أنه من الأهمية أن هذه الوثيقة أوليت تغطية واسعة في وسائط الإعلام الجماهيرية العراقية. وبالتالي، إن محتوياتها، بما في ذلك الأجزاء المتعلقة بالحاجة إلى الاعتراف بالكويت وبحدودها، معروفة الآن لدى الشعب العراقي.

وبنفس الطريقة، تتضمن هذه الوثيقة أول اعتراف بأن العراق يجب أن يمتثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبالتالي أتيحت للشعب العراقي الفرصة ليفهم بوضوح أن رفع الجزاءات، التي لها آثار خطيرة على عامة الناس وعلى الوضع الاقتصادي للبلاد، مرتبط ليس بالجهود العسكرية أو بالكفاح ضد مؤامرة خارجية، وإنما بشيء واحد فقط ـ التنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذا وحده جعل الرحلة إلى بغداد تستحق العناء المبذول في سبيلها.

أود أن أؤكد مرة أخرى أنه ما من حكم من هذه الأحكام معلق على شروط أو له صلة بالأزمة الحالية. إنه إسهام في عمل مجلس الأمن مستقبلا لإيجاد حل لهذه المشكلة المتقيحة من وقت طويل. ولسوء الحظ، لا يسعني إلا أن ألاحظ أن بعض زملائي كانوا متسرعين بتقييمهم. وفضلا عن ذلك، إن بعض أحكامهم ـ كما يعترف مصدرو هذه الأحكام أنفسهم ـ صدرت حتى قبل أن تتاح لهم فرصة قراءة نص الإعلان المشترك أو التوضيحات التي أرسلناها فورا إلى عواصم الدول المعنية. وإنني آمل أن يكون من الممكن إلغاء هذه التقييمات الناقصة المضللة باعتبارها نتيجة لكثافة الأزمة وللمشاعر التي غلبت علينا في ذلك الوقت. وآمل أن تكون مجرد بعض

العقبات التي لا يمكن تجنبها على طريق المشاركة، وإنها أصبحت الآن شيئا من الماضي.

وخلال إجراء المزيد من الدراسة لهذه المسألة، يجب على مجلس الأمن أن يكون مستعدا للإجابة "بنعم". وإذا امتثل العراق فعلا لجميع المطالب الواردة في جميع القرارات، لن يكون لنظام الجزاءات الراهن أي مغزى. وهذا واحد من الأمور المذكورة في الإعلان المشترك الذي ينص على ما يلي:

«... تؤكد روسيا أنها ستؤيد رفع الجزاءات الأخرى في ضوء التقدم الذي ينجزه العراق في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة» (S/1994/1173، المرفق).

من الناحية العملية نعتقد أنه في أعقاب اعتراف العراق الرسمي بسيادة وحدود الكويت، سيكون من الممكن بدء فترة مراقبة لرصد طويل الأجل، وفقا للقرار ٧١٥ (١٩٩١) على أساس تقرير لجنة الأمم المتحدة الخاصة المؤرخ ٧ تشرين الأول/ اكتوبر، الذي لقي - بشكل عام - تقييما إيجابيا في المجلس.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد بشكل خاص أنه، إذا كانت عملية الرصد لم تربط حتى الآن بالاعتراف بالكويت، الذي يستمد وجوده من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فإن البيان المشترك يذكر الوضع بطريقة أكثر حسما، الأمر الذي يحسن التفسير. بعبارة أخرى يذكر بوضوح أن الرصد يمكن أن يبدأ بعد اعتراف العراق الرسمي بسيادة وحدود الكويت. وإن هذا - في رأينا - يزيد الوضوح ويحسن الإمكانات وسيعزز قدرة مجلس الأمن على الإعراب عن عزم أكبر في الاستجابة لتصرفات العراق. وهذا يعني التفكير في برنامج واقعي لمزيد من العمل فيما يتعلق بتنفيذ قرارات المجلس بشأن العراق.

إنني أعتقد أنه إذا أنهيت الأزمة، وإذا جرى الوفاء بالشروط الموضوعة في القرار الذي اتخذه مجلس الأمن يوم السبت، سيكون من الممكن بدء رصد طويل الأجل في حوالي شهر، وبعد حوالي ستة أشهر من بداية فترة الاختبار هذه - وهذا بطبيعة الحال بشرط أن يتعاون العراق بشكل إيجابي مع الأمم المتحدة - اتخاذ قرار برفع حظر النفط على النحو المذكور في الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وعندئذ، وعندما يمتثل العراق لجميع قرارات مجلس الأمن الضرورية، ينبغي للمجلس بطبيعة الحال أن ينظر في رفع أو تخفيف الجزاءات المتبقية.

وبعبارة أخرى، نحن بحاجة إلى أن نرى وأن نقترح فرصا تلهم القيادة العراقية والشعب العراقي بالتقيد الدقيق بكل قرارات مجلس الأمن.

ونظرا لأن الفرصة لا تتاح لي كثيرا للكلام أمام مجلس الأمن، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشاطركم بعض الآراء فيما يتعلق بتحسين أنشطة مجلس الأمن في تسوية حالات الأزمات والصراعات على مستوى أشد اتساعا.

أولا، ألاحظ مع الارتياح أن مجلس الأمن، في رأيي، على مدى السنوات القليلة الماضية، دلل بشكل مقنع على فعاليته وقدرته على مواجهة حالات عديدة تثير قلق المجتمع الدولي. وقد تم اكتساب تجربة حقيقية بل في الواقع مجموعة كاملة من الأدوات ثبتت فعاليتها في ممارسة التأثير على أطراف الصراع. وإلى حد كبير إن هذه التجربة تجربة ابتكارية، وأجد لزاما عليّ هنا أن أعرب عن إعجابي بالعمل الذي يقوم به الدبلوماسيون الموجودون هنا، وأقصد الممثلين الدائمين ومعاونيهم، على قدرتهم على التوصل إلى حلول سريعة وسليمة، وأحيانا في ظل ظروف استثنائية جدا.

ولكن لعل هذا العنصر الابتكاري مرتبط بكون هذه التجربة المكتسبة لها جوانب إيجابية وسلبية في آن معا. وبالمناسبة إن هذه سمة في أي مسعى إنساني ولجميع أنشطة البشر. عناصر إيجابية وسلبية، منجزات ونكسات، تستأهل النظر الشامل بأسلوب جماعي لكفالة فعالية عمل المجلس.

ودون أن ادعي الشمول أو الكمال، أود أن أشاطر المجلس بعض الأفكار المتصلة بأداة مثل الجزاءات. لقد كانت الجزاءات، وستظل، أقوى الوسائل غير العسكرية لممارسة التأثير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، على الذين يخرقون النظام القانوني الدولي. لكن الجزاءات، شأنها شأن أية أسلحة قوية تتطلب موقفا مسؤولا وحذرا جدا، ويجب أن يكون استخدامها متسما بالتوجيه الدقيق. ومن المهم جدا أن تكون المعايير التي ينبغي أخذها في الاعتبار هي تحقيق الأهداف المحددة من جانب مجلس الأمن، ووجود أساس قانوني متين وتوخي الثبات والدقة المتناهية في تفسير القرارات المتخذة.

ونعتقد أن نطاق تطبيق الجزاءات ينبغي أن يمر بتصحيحات معينة وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتطوير وتحسين آلية لتطبيق الجزاءات

ورفعها. وإذا ما نظرنا إلى التجربة التي اكتسبناها نلمس وجود مفارقة كبيرة. في بعض الحالات، ترفع الجزاءات كنوع من التشجيع، على اعتبار أن الحالة ستتطور على أحسن ما يمكن. وفي حالات أخرى ترتبط مسألة رفع الجزاءات أو تعليقها بعدد كبير من بعثات تقصي الحقائق من جميع الأشكال، وتقديم تقارير وما إلى ذلك. وعلى سبيل المثال، لاحظت في أعقاب تنصيب رئيس جمهورية جنوب افريقيا المنتخب انتخابا قانونيا، الرئيس مانديلا، أنه قد مر وقت كبير قبل أن يتخذ مجلس الأمن قراره برفع الجزاءات، على الرغم من أننا جميعا شاهدنا على شاشات التلفزيون الابتهاج بالنصر في هذا الحدث التاريخي. وفي تلك الحالة ربما كان يمكن للمجلس أن يستجيب بشكل أسرع. وباختصار، نشهد هنا ممارسة متباينة جدا بل، في رأيي، ممارسة لا تتبع منوالا واحدا تماما. وبهذا توجه إلى المجلس اتهامات بالكيل بمكيالين، الأمر الذي يسيء إلى سمعته في أعين الرأي العام.

وقد بزغت ظاهرة جديدة: فأحيانا نسمع دعوات بالانسحاب الإنفرادي لبعض الدول من نظام الجزاءات. واعتقد أن مجلس الأمن يمكن أن يجد سبيلا ليؤكد من جديد ما يعتبر بديهية من بديهيات ميثاق الأمم المتحدة وهي أن قرارات مجلس الأمن لا يمكن أن يلغيها إلا المجلس نفسه.

وقد ورد عدد من المقترحات المثيرة للاهتمام المتصلة باستخدام الجزاءات في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين زميلي وزير خارجية فرنسا السيد آلان جوبيه. وفي رأيي أن هذه المقترحات نقطة في الطريق الصحيح. إن الجزاءات حكم من نوع ما يصدره المجتمع الدولي. ولكن على خلاف الظروف المحددة بوضوح لنهاية مدد العقوبة المنصوص عليها في أحكام القانون الجنائي، فإن هذه العناصر في حالتنا غالبا ما تكون مفقودة.

وفي الوقت ذاته، إن منطق القانون في حد ذاته يستدعي توفر الوضوح هنا. فمجلس الأمن ينبغي أن يكرس مزيدا من الاهتمام لأن يكفل، لدى اعتماده الجزاءات، تحديد إجراء، في نفس الوقت، لوقفهـا أو رفعها وفقا لتنفيذ المطالب ذات الصلة.

بالإضافة الى ذلك، تجدر ملاحظة أن الجزاءات ليست عقابا للشعوب، وإنما هي رد فعل من جانب المجتمع الدولي على أعمال محددة تقوم بها الدوائر الحاكمة، إذا كان فيها انتهاك للقانون والنظام الدوليين. وهذا ما يستوجب التفكير في كيفية جعل الجزاءات تستهدف النخبات السياسية، وبذلك يتسنى التقليل الى أدنى حد من معاناة الطبقات العريضة من السكان، وبخاصة الفئات الأضعف التي لا تملك في الواقع وسيلة تذكر لممارسة أي تأثير على القرارات التي تتخذها الدولة. بعبارة أخرى، ينبغي التفكير في حقيقة أن الجزاءات لا ينبغي أن تكون عقابا لمن قد يكونون أقل الجميع قدرة على تصحيح الأوضاع.

وأعتقد أيضا أن هناك حاجة الى التفكير في وضع حدود إنسانية واضحة عند تقرير الجزاءات. وبالطبع ينبغي أن توضع في الحسبان بعناية أكبر الآثار الجانبية للجزاءات على البلدان الأخرى، وإيلاء الانتباه لضمان أن البلدان المجاورة، التي تكون في معظم الحالات متضررة أصلا من حالة الصراع، لا تجد نفسها، علاوة على ذلك، ضحايا لتطبيق الجزاءات. وبالتالي، أعتقد أن هذا المجال بحاجة الى تحسين.

وبطبيعة الحال، فيما يتعلق بالجزاءات، كما هو الحال بالنسبة للقضايا الأخرى، يتعين أن نتجنب المعايير المزدوجة، وعلى سبيل المثال، في تنفيذ عمليات حفظ السلم، أو العمليات التي تستهدف ضمان الأمن أو - حسبما نسميها - عمليات إنفاذ السلم في منطقة معينة من العالم. وهنا أيضا اعتقد أن هناك مجالا كبيرا لتحسين عمل مجلس الأمن، وإن كان عموما قد أثبت وجوده واكتسب خبرة إيجابية لا تقدر بثمن.

ولكن، علينا أن نقول هنا أيضا أن ثمة طرفي نقيض في عملية صنع القرار. ففي بعض الحالات، تُرسى بارامترات عريضة جدا في البداية وكما لو كانت استباقا للأحداث، لتنفيذ عملية ما قد يبلغ قوامها عدة آلاف من الأفراد؛ بينما في حالات أخرى يكون مجلس الأمن، في رأيي، بطيئا الى حد بعيد في استجابته للحالة.

وأود أن أذكّر، على سبيل المثال، بالتغطية التلفزيونية الحية والبث الإذاعي الى كثير من البلدان، لمحاولة قام بها هنا في هذه القاعة رئيس أحد البلدان التي تعاني من صراع بين الأشقاء، وتواجه صعوبات هائلة بسبب وجود آلاف من اللاجئين وإراقة دماء ... الى آخره. ذلك القائد المعروف وجّه نداءات في عدة مناسبات، لا من هذه المنصة فحسب، بل سبق أن وجهها أيضا الى مجلس الأمن، يطلب فيها إرسال فرقة ملائمة تساعد على إعادة

الهدوء الى بلاده. ومع ذلك، فبعد مناقشات طويلة، اقتصر العمل على إرسال عدة عشرات من المراقبين، وهذا، بالطبع، لم يكن كافيا للتصدي للحالة المفجعة التي كانت قائمة في ذلك البلد.

ويمكن الاستشهاد بأمثلة أخرى. وكلها مرة أخرى، تعطي مبررا للكلام عن المعايير المزدوجة التي ينبغي تجنبها، بطبيعة الحال، في عمل مجلس الأمن.

أود أن أكون مفهوما على النحو الصحيح. إن كل حالة، بالطبع قائمة بذاتها؛ وكل حالة صراع تتطلب ردود فعل خاصة ومتفردة ومحددة. ولكن مجلس الأمن، في الوقت ذاته، ينبغي أن يفكر في الإطار العام اللازم لتحسين المبادئ الكامنة وراء النهج المتبع حيال استعمال أدوات مثل الجزاءات أو إيفاد بعثات حفظ السلم أو غيرها، حتى تكون الدول جميعا واعية بهذه الشروط وهذه المبادئ وهذه الآليات. وهذا، بالمصادفة، يمكن أن يكون له أيضا أثر مقيِّد على من يلجأون الى استخدام الأسلحة ويخلقون حالات الصراع هذه.

ومن ثم، أود أن أطلب الى الحاضرين هنا ممن لديهم خبرة كبيرة بعمل المجلس - أي الممثلين الدائمين - أن يفكروا في مزيد من تبادل الآراء بشأن مسألة تحسين عمل المجلس، وفي مسائل أخرى منها تلك القضايا التي تعرضت لها. وسيكون على أعضاء المجلس أنفسهم أن يقرروا أشكال وأساليب هذا العمل، ولكن يبدو لي أنه، بعد شيء من من الدراسة وبعد صياغة توصيات، ربما يمكن لوزراء الخارجية أن يجتمعوا في هذه القاعة.

أعلم أن رئيس جمهورية الأرجنتين اقترح عقد اجتماع لمجلس الأمن، على مستوى القمة أو على المستوى الوزاري أو أي مستوى آخر، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وهذا يمكن إنجازه في غضون شهرين أو ثلاثة أشهر من الآن، وإنني واثق بأن ذلك من شأنه أن يزيد من تعزيز هيبة مجلس الأمن وفعالية أعماله.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانجليزية): أود أن أقول لوزير خارجية الاتحاد الروسي أنه قدم للمجلس مادة غزيرة للتفكير في الملاحظات التي أبداها.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أولا، أود أن أرحب بوجود وزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد أندريه كوزيريف، ونائب رئيس الوزراء العراقي السيد طارق عزيز بيننا اليوم.

إن الأزمة التي أثارتها المبادرات العراقية الأخيرة أضرت على نحو خطير بالتقدم المحرز في الشهور الأخيرة بسبب التعاون الجيد جدا الذي قام بين حكومة العراق واللجنة الخاصة. ويبدو أن السلطات العراقية، بوزعها في غضون أيام قليلة قواتها المسلحة باتجاه الحدود الكويتية وقيامها دون أي تردد بتوجيه التهديدات الى جيرانها والى الأمم المتحدة، إنما عادت الى سياسة المواجهة التي مارستها لعدة سنوات. ولا يمكن للمجلس إلا أن يرد على هذه الاستفزازات، وقد فعل المجلس ذلك باعتماده بالإجماع القرار ٩٤٩ (١٩٩٤) الذي يهدف الى إثناء ذلك البلد عن اللجوء مرة أخرى الى هذه الأساليب. ويجب على العراق أن يستكمل في أقصر وقت ممكن انسحابه الذي التزم به. وينبغي أن يمتنع في المستقبل عن أي تحرك من هذا النوع.

يرجو الوفد الفرنسي أن يتسنى تطبيع العلاقة بين العراق والمجتمع الدولي تدريجيا. وتعرف الحكومة العراقية أنها وحدها هي التي تمسك بمفتاح الحل لذلك التطبيع. فإذا كانت ترغب في التغلب على الآثار السلبية للتطورات الأخيرة، فمن الأهمية بمكان، وقبل أي مبادرة أخرى، أن يتبع إعلان النوايا الصادر بمناسبة زيارة السيد كوزيريف الى بغداد بالأفعال.

ومن أجل التأكد من نوايا العراق السلمية تطالب حكومتي بأن تتعهد دولة العراق رسميا، وعلى نحو واضح ودون قيد أو شرط باحترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي دولة الكويت، وأن تقوم، وفقا لأحكام القرار ٨٣٣ (١٩٩٣)، باحترام حرمة الحدود الدولية المحددة باتفاق ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣، والتي قامت بترسيمها على نحو نهائي اللجنة المشكلة بموجب الفقرة ٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وبضمان مجلس الأمن.

إن السلطات العراقية، من أجل إبداء حسن نيتها، عليها أن تتخذ هذه الخطوة عن طريق نفس الإجراءات التي استخدمتها لضم الكويت: أي بمرسوم صادر عن مجلس قيادة الثورة في العراق، يوقعه رئيسه، وينشر في الجريدة الرسمية للعراق، ويحال الى رئيس مجلس الأمن بالطرق الرسمية الأصولية للحكومة العراقية، ويتعين على المجلس الوطني في العراق أن يصدر إعلانا عاما بنفس المعنى. إن ما نطلبه من السلطات العراقية، في الحقيقة، أكثر من

مجرد إجراء قانوني؛ إنه لمحة سياسية عامة تبين أن العراق يدخل مرحلة جديدة في علاقاته مع الكويت.

وبرأي سلطات بلدي ستشكل هذه البادرة الحيوية، وهي شرط مسبق لا غنى عنه لدراسة أي تطور إيجابي، نقطة تحول. ومما لا غنى عنه أيضا أن يواصل العراق التعاون، وبأسلوب مثالي، مع اللجنة الخاصة، كما طالب به مجلس الأمن مرة أخرى يوم أول أمس في قراره ٩٤٩ (١٩٩٤). ويُعتبر هذا التعاون بالغ الأهمية كما يعرف العراق، فهو شرط لاستمرار المجلس في نظره في تطبيق الجزاءات التي أقرها؛ وبالإضافة الى ذلك فإن الرئيس إيكيوس، في الأسبوع الماضي، جعله شرطا لبدء الرصد الطويل الأجل. ويجب أن نرى حسن نية حقيقيا وتعاونا من جانب الحكومة العراقية، بالإضافة الى استعدادها لاحترام أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بالكامل وعلى الدوام. إن رئيس اللجنة الخاصة صرح بأن الفترة المؤقتة بدأت وأنه سيكون من المعقول الانتقال الى تقييم تعاون العراق النشيط في بحر ستة أشهر.

ويذكر وفدي السلطات العراقية بأنه خلال هذه الفترة يتوقع منها مواصلة إبداء نواياها السلمية. وإن تجاهل الأحكام الأخرى للقرارات، سواء المتعلقة بمصير السجناء والمفقودين أو احترام حقوق الأقليات في العراق، لن يؤدي بالمجتمع الدولي إلا الى التشكيك في نوايا بغداد.

إن رفع الجزاءات الأخرى المفروضة على العراق - بمعزل عن تطبيق الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بأسلوب مناسب - سيعتمد على الوفاء بجميع الالتزامات الأخرى. وإن لجنة الصليب الأحمر الدولية يجب تمكينها من أن تعطي سلطات الكويت كل المعلومات اللازمة عن مصير السجناء والمفقودين. وسبق أن أشرت الى الأهمية التي يوليها وفدي - التي تعتبر أساس اعتماد القرار ٦٨٨ (١٩٩١) لاحترام العراق لحقوق الأقليات، وبصفة عامة أكبر، لحقوق الإنسان. كما أن الأشياء التي نهبت خلال الاحتلال ينبغي أن تُعاد بكاملها، وما لا يعاد منها يجب أن يدفع ثمنه في إطار أموال التعويض.

إن وجود نائب رئيس وزراء العراق أمام المجلس ينبغي أن يكون فرصة طيبة لسلطات ذلك البلد لتدرك أن هدفنا الوحيد هو استعادة السلم والأمن الى تلك المنطقة. ونحن ندرك تماما المعاناة التي يتحملها سكان العراق، وإننا نشجب حقيقة أن حكومته لم ترغب في الاستفادة من الإمكانيات التي أتيحت لها بموجب القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١). ونرجو أن يقتنع نائب رئيس الوزراء، ونأمل أن يتمكن من إقناع غيره، بأن لديه الوسائل التي تضع المجلس في موقف يستطيع معه أن يدرس بسرعة أية تطورات إيجابية. إننا نعرب عن رغبتنا في أن تصيخ حكومة العراق السمع لهذه الرسالة فتستخلص الاستنتاج بأنها يجب أن تضاعف تعاونها، الذي يمثل الطريقة الوحيد لإعادة اندماجها بالمجتمع الدولي.

السيدة البرايت (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يقدر وفدي التقرير المباشر الذي تلقاه اليوم من وزير خارجية الاتحاد الروسي عن جهوده المكثفة.

وأتعشم ألا تساور الشكوك أية حكومة في هذا المجلس بشأن الخطر الذي تجنبناه في الأسبوع الماضي. لقد كان التهديد العسكري حقيقيا. وتوفرت لدى حكومتي الأدلة المقنعة. وقد نقلتها الى المجلس يوميا، بأن الوزع العسكري العراقي كان حقا تهديدا للكويت. فقد تجمعت قوة من نخبة القوات ووحدات الجيش النظامية، يبلغ تعدادها ٠٠٠ ٨٠ جندي تقريبا في جنوب العراق بنفس الطريقة التي تجمعت بها في عام ١٩٩٠. كان التهديد حقيقيا. وأعتقد أن القرار الذي اتخذته الدول الأعضاء بالتعاون مع حكومة الكويت بإرسال قوات الى المنطقة هو الذي ردع نظام بغداد وأجبره على تغيير وجهة جيشه.

لقد أنذر مجلس الأمن الآن العراق بأنه سيكون مسؤولا عن العواقب الوخيمة التي ستترتب على وزع قواته العسكرية بطريقة استفزازية وعدوانية مرة أخرى. وبينما توجد علامات على أن العراق يسحب فعلا قواته، فإننا لا نعتقد أن الأزمة انتهت. وكما يوضح القرار الذي اتخذناه ليلة السبت الماضي، يجب أن نضمن أن التهديد بعمل عدواني لن يتكرر.

لقد استمعنا باهتمام الى تقرير الوزير عن استعداد العراق لتناول مسألة سيادة الكويت وحدودها. لقد شرحنا يوم السبت لماذا لا نعطي أية قيمة لذلك الوعد أكثر مما نعطي للوعود العراقية السابقة بأجمعها، وهذا هو السبب الذي ننظر فيه بأهمية الى صيغة القرار التي تنص على أن العراق ينبغي أن يلتزم على نحو لا لبس فيه من خلال الإجراءات الدستورية الرسمية والكاملة باحترام

سيادة الكويت، ووحدة أراضيها، وحدودها، كما هو مطلوب بالقرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٨٣٣ (١٩٩٣).

وسنرى ما إذا كان بإمكان نائب رئيس وزراء العراق أن يبلغنا، في خطابه هذا الصباح، بأن العراق اتخذ أخيرا الخطوات التي أعاد هذا المجلس تأكيدها قبل ٣٦ ساعة: نبذ للادعاء العراقي بالحق في الكويت، يوافق عليه مجلس قيادة الثورة ورئيسه، ويصادق عليه المجلس الوطني، وينشر في الجريدة الرسمية وأجهزة الدولة الأخرى. ونرحب بصفة خاصة بما قاله الاتحاد الروسي وكل عضو في المجلس بأن السبيل الوحيد نحو رفع الجزاءات يمر من خلال التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولدى هذا المجلس فرصة كل شهرين لاستعراض المسائل المتصلة بنظام الجزاءات المفروض على العراق. وهذا هو الوقت والمكان المناسبان لمناقشة المسائل التي استمعنا اليها اليوم. ولكن اسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات الأولية حول رأي حكومة بلادي في الجزاءات.

لقد سمعنا اليوم الكثير عن الجزاءات. والافتراض الأساسي الذي سمعناه من البعض أنه ينبغي مكافأة العراق على امتثاله الجزئي لبعض التزاماته. وينبغي للمجلس أن يرفض هذا النهج رفضا قاطعا. إن هذه المسائل المعالجة في القرارات تتعلق بصلب سبب نشوب حرب الخليج وعواقبها المأساوية. ويجب ألا ندع العراق يعتقد أنه يستطيع أن يختار، كما يشاء، من بين هذه الالتزامات.

ماذا طلبت الأمم المتحدة من العراق أن يفعل؟ لقد طلبت منه أن يعترف بسيادة الكويت وحدودها، كما رسمتها الأمم المتحدة، وأن يحترمهما؛ أن يعيد المواطنين الكويتيين المفقودين في الحرب وجميع الممتلكات التي سرقها العراق من الكويت خلال الحرب؛ أن يوقف دعمه للإرهاب وممارسته؛ أن يدمر برنامجه المتصل بأسلحة التدمير الشامل وأن يقبل التدابير لضمان عدم صنعها من جديد في المستقبل؛ أن يوقف قمعه لمواطنيه؛ أن يعوض المتضررين من الغزو العراقي.

إن هذه ليست طلبات غير معقولة. إنها تعبر عن الفرضية التي استند إليها المجلس في صياغة قرار وقف إطلاق النار الأساسي - إن العراق عليه أن يقنع المجلس بنواياه السلمية قبل أن يتوقع معاملته عضوا عاديا في المجتمع الدولي. وكل دولة عضو أخرى تعتبر هذه الطلبات معايير دنيا للسلوك الدولي القانوني. والقول بأن احترام أبسط المبادئ الأساسية يتطلب التشجيع والتحفيز المستمرين يبين بوضوح مدى الشوط الذي قطعه صدام حسين لاختيار فصل العراق عن المجتمع المتحضر.

وعندما نتعامل مع مذنب له سوابق، علينا أن نكون حذرين. والسؤال الفاصل الذي يواجهه هذا المجلس ليس الى متى يجب على العراق أن يتعاون مع متطلبات الأمم المتحدة بشأن أسلحة التدمير الشامل قبل تعليق حظر البترول؛ إن السؤال الحقيقي هو ما إذا كان العراق سيواصل التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة بعد تعليق حظر البترول. وللرد على هذا السؤال بالإيجاب، يجب أن يكون لدى هذا المجلس الثقة بمصداقية الحكومة العراقية. وآمل أن يكون الجميع متفقين معي على أن بغداد أوقعت نكسة بمصداقيتها من جراء أعمالها الأخيرة وأن امتثالها لجميع القرارات ذات الصلة وحده الذي يمكنه أن يستعيد تلك المصداقية.

وليس من واجب المجلس أن يتفاوض مع العراق حول الحد الأدنى الذي سيرضيه. وليس من واجب المجلس أن يرد على تهديداته أو أن يكافئه على تدابيره الناقصة وينبغي للمجلس في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر أن يوضح بجلاء لصدام أنه لن يحصل على ميزة تفسير الشك لصالحه.

وأخيرا، اسمحوا لي أيضا القول إنني أوافق بالكامل على ما قاله وزير الخارجية كوزيريف بشأن الحاجة الى ترشيد نهج المجلس إزاء الجزاءات. إن الحكومات الممثلة في هذا المجلس بدأت الآن تشارك بازدياد في المناقشة الرامية الى تحسين أداة الجزاءات التي يلجأ إليها هذه المجلس في كثير من الأحيان.

كما أدلى وزير خارجية الاتحاد الروسي ببعض الملاحظات حول حفظ السلام، وإني أشاطره المشاعر التي أبداها. ينبغي لنا أن تضع مبادئ توجيهية لنكفل الاتساق والرشد في قراراتنا بشأن حفظ السلم. ونحن جميعا نعرف أن أفضل خيار لمعالجة الكثير من الصراعات الإقليمية هو قوة للأمم المتحدة لحفظ السلم، ولكنها في بعض الأحيان لا تكون الخيار الممكن أو المسؤول. فأفضل ما نفعله في بعض الأحيان أن نؤيد ائتلافا من الدول لتعمل باسمنا. وبينما نتمسك بالمرونة وبنهج عملي، علينا أن نتأكد من عدم وجود معيار مزدوج ومن أن جميع عمليات حفظ السلم، بالإضافة الى القوات الائتلافية التي تضفي عليها قرارات المجلس الشرعية، تجري

أو يتم إنشاؤها وفقا لقواعد حفظ السلم الدولية المعترف بها وبوجود مراقبين دوليين.

واسمحوا لي أن أشكر وزير خارجية الاتحاد الروسي على العرض المدروس الذي قدمه اليوم.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أضم صوتي الى بقية أعضاء المجلس في الترحيب بوزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد أندريه كوزيريف.

إن وفد نيوزيلندا ينظر بإعجاب الى الجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي من أجل النهوض بالسلام في منطقة الخليج. إن دور صانع السلام ليس أبدا دورا سهلا. فهو دوما طريق صعب وطويل، وغالبا ما يكون مهمة لا شكر عليها. وبالتالي، من الأجدر بنا أن نسجل اليوم في مجلس الأمن تقديرنا لجهود الاتحاد الروسي.

أود أيضا أن أرحب في ظهرانينا اليوم بنائب رئيس وزراء العراق، السيد طارق عزيز. وهو بالطبع ليس غريبا علينا؛ فقد أجرينا معه مناقشات عديدة خلال فترة السنة الماضية تقريبا.

واليوم تتاح لنا، في مناقشة الحالة بين العراق والكويت مرة أخرى، الفرصة للنظر الى المستقبل. فقد اتخذنا مساء السبت قرارا بالإجماع يتضمن رد المجلس على الأحداث المضللة والخطيرة التي وقعت في الأسابيع الماضية.

وإذ ننظر الى المستقبل، نود أن نقول إن البيان العلني الصادر في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر عن العراق بأنه على استعداد للاعتراف بالكويت وبحدودها بيان إيجابي. لقد لمح العراق مرات عديدة في الماضي الى أنه على استعداد للاعتراف بالكويت. ولكن الإعلان ليس إلا خطوة صغيرة نحو الأمام. إن وفد بلادي يعتقد أن هذا الوعد يفقد باستمرار، مع مرور كل يوم دون اتخاذ إجراء ملموس لتحويله الى واقع، مصداقيته.

ربما كان من الممكن قبل ثلاثة أسابيع أن يتلقى هذا المجلس الأخبار الواردة في بلاغ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر بمزيد من الحماس. وكان الرد سيبقى ردا حذرا، لأن مسألة سيادة الكويت وحدودها ليست مسألة قابلة للتفاوض. ولكن مجلس الأمن كان سيعتبر البيان خطوة إيجابية جدا نحو الأمام. إلا أن أحداث الأسبوعين الماضيين أعادت، للأسف، فتح جراح عام ١٩٩٠ وأججتها. وبالتالي، إن نهجنا، في المستقبل، على ضوء هذه الأحداث، يجب ألا يعبر الآن عن الحذر فحسب بل أيضا عن قدر من التشكك.

وكما قلت، إن هذا الوعد الوارد في بلاغ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر يجب أن يعقبه، خلال فترة وجيزة، اعتراف رسمي كامل وبصورة دستورية بالكويت وبحدودها، وفقا للقرار ٨٣٣ (١٩٩٣). هذا هو السبيل الوحيد الى الأمام. وإذا صدر هذا الاعتراف، وصدر بسرعة، سيستطيع مجلس الأمن عندئذ أن يعبر عن أهمية هذه الخطوة في بحثه لامتثال العراق الشامل لقرارات مجلس الأمن. وهذا لن يزيل مشاعر القلق التي ازدادت في الأسابيع الماضية حول النوايا السلمية للعراق، ولكن من شأنه أن يحسن المناخ السياسي الذي يمكن فيه للمجلس أن يمضي باستعراضاته المتتالية لتقييم امتثال العراق الشامل لقرارات مجلس الأمن. وتكمن في جوهر هذه الاستعراضات الحاجة الى اقناع المجلس بنوايا العراق السلمية على المدى الطويل. وبالتالي ان الاعتراف بالكويت ليس إلا جزءا من الصورة.

إن الصورة الأوسع تشمل، بالطبع، التعاون المرضي مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة. إننا نشهد حاليا فترة من التطبيق المؤقت للنظام المطلوب بموجب القرار ٧١٥ (١٩٩١) للرصد الطويل الأجل لأسلحة التدمير الشامل. وهذه مسألة فنية بالنسبة لنا. فلا بد أن تتاح للجنة الخاصة الفترة الزمنية التي تحتاجها، على أساس التحليل المهني والموضوعي للوقائع، لكي تحكم فيما إذا كان النظام الحالي سيكون فعالا على المدى الطويل. وبالتالي فهذا ليس بالوقت الملائم ولا المكان الملائم للتدخل السياسي في هذه العملية، بالرغم من أن الانجاز المرضي للولاية التقنية للجنة يشكل بالتأكيد عاملا يستطيع المجلس في المستقبل أن يستند إليه عند إصداره أحكامه السياسية.

ثمة عوامل أخرى لا بد للمجلس أن يراعيها عندما يتعلق الأمر بإصدار أحكام سياسية وهي الأدلة الملموسة الأخرى على نوايا العراق السلمية، بما في ذلك إحراز تقدم في مجال إعادة الممتلكات الكويتية المسلوبة والتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين. ونرى أن إبداء العراق استعدادا لقبول تدابير جدية لبناء الثقة إزاء وزع القوات لا بد أن يكون امتحانا هاما آخر على ضوء الأحداث التي وقعت مؤخرا.

ختاما، أود أن أؤكد أن حكومتي ترى أن حشد القوات الذي وقع في أوائل تشرين الأول/أكتوبر كان نكسة كبيرة في تقييمنا للنوايا العراقية. وبالتالي لا بد بالضرورة أن يتخذ العراق خطوات معينة لإعادة بناء الثقة. ولا بد أن يدعم الكلام بأدلة قاطعة دامغة ومرئية عن إجراءاته الجدية للتقيد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بارتياح عميق رحبنا بوزير خارجية الاتحاد الروسي، ونحن نشكره على بيانه الهام. لقد كانت رحلة السيد اندريه كوزيريف الأخيرة الى منطقة الخليج آخر جهود حكومته للمساعدة على إحلال السلم الدائم في تلك المنطقة المضطربة.

ونرحب بالمثل بالسيد طارق عزيز، نائب رئيس وزراء العراق، ونتطلع الى الاستماع الى بيانه.

هذا الاجتماع الرسمي يتيح فرصة طيبة لتبادل بناء للآراء نأمل أن يساعد على تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف الحوار الذي نحتاج إليه كثيرا بشأن النزاع. ونتوقع أن تساعد نتائج هذه المناقشة في تمهيد السبيل أمام تحسين علاقة العراق بمجلس الأمن، كخطوة نحو تطبيع علاقاته مع المجتمع الدولي. ويجب علينا أن نبني مناخا من الثقة حتى نتصدى للمشاكل المعلقة بأسلوب موضوعي ومنصف.

شاطرت البرازيل في الأسبوع الماضي العديد من الدول الأخرى القلق بأن يؤدي المشهد المألوف تماما المتمثل في عملية الحشد العسكري في منطقة الخليج، وخاصة تحرك القوات صوب جنوب العراق، الى جولة جديدة من المواجهة المسلحة. كان ينبغي أن تجلب أربعة أعوام من المعاناة والشقاق في المنطقة قدرا أكبر من الوعي بالحاجة الحتمية الى إقرار السلم. إن قصتي النجاح الأخيرتين في الشرق الأوسط والجنوب الأفريقي، وهما من أعقد الحالات في العالم، أظهرتا أن الصراعات يمكن أن تحل من خلال العمل السياسي والدبلوماسي المتأني. ونأمل أن يتسنى في المستقبل غير البعيد التئام الجراح العميقة في الخليج والبدء في عملية المصالحة الحقيقية.

لقد كانت الأحداث الأخيرة في المنطقة مزعجة بصورة خاصة بالنظر الى أن العمل المتأني للجنة الخاصة للأمم المتحدة، تحت القيادة القديرة للسفير رولف أكيوس، كان على وشك أن يثمر. وهذه الأحداث المؤسفة توافقت مع عرض تقرير ممتاز من السيد أكيوس، جاء فيه أن نظام المراقبة والتحقق القائم بدأ يعمل بصفة مؤقتة. ومن المهم أن نعترف بأنه ما كان يمكن التوصل الى مثل هذه النتائج بغير التعاون النشط من جانب السلطات العراقية. بل إن تقرير الأمين العام حول مركز عمل اللجنة الخاصة يلحظ أنه:

«إذا أبدى العراق، في مجال تشغيل نظام الرصد والتحقق المستمرين، نفس القدر من التعاون الذي أبداه حتى الآن في إنشاء هذا النظام، فسيكون ثمة ما يدعو الى التفاؤل». (S/1994/1138، الفقرة ٣٩).

وبالنظر الى التعقيد التقني والسياسي لأنشطة الرصد والتحقق المتوقعة، فإن التقدم المحرز انجاز كبير لجميع المعنيين يجب ألا نضيعه. وبالإضافة الى ذلك، فإن تقرير اللجنة يوضح أن الفجوات المتبقية في معلومات اللجنة عن برامج الأسلحة العراقية السابقة يجري ملؤها تدريجيا. وأن معظم البروتوكولات في مجالات القذائف والأسلحة الكيميائية والبيولوجية قد استكملت أو في طريقها الى الاستكمال.

وفي هذا الصدد، نحث سلطات العراق على أن تواصل اتباع اسلوبها التعاوني حتى تمكن المجلس من الاستجابة على النحو المرجو، في إطار زمني ملائم. وبالمثل، يتعين على المجلس أن يسلم بالتقدم المحرز فيما يتصل باللجنة الخاصة والذي يؤثر بالضرورة على نظام الجزاءات، وأن يحفز هذا التقدم. ولا بد من القيام بعمل عاجل للتخفيف من الحالة الإنسانية الأليمة لسكان العراق.

وبالرغم من تحقق تقدم كبير فيما يتصل بأحكام نزع السلاح الواردة في قرار وقف إطلاق النار، فهناك الكثير الذي يتعين القيام به بالنسبة لمسائل أخرى معلقة. إن عقارب ساعة التاريخ في المنطقة يجب ألا ترجع الى الوراء. ونأمل أن يتسنى التوصل في الوقت المناسب وعلى مراحل، الى حل للنزاع يكون شاملا بما فيه الكفاية ومقبولا لدى جميع المعنيين.

لقد أعلنت حكومة البرازيل في مناسبات مختلفة، وقد نقلت ذلك عن طريق القنوات الملائمة، أن العراق ينبغي أن يمتثل لجميع أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وبصفة خاصة تلك المتصلة بالاعتراف الواضح بسيادة الكويت. ونؤكد في هذا الصدد على أن القرار ٩٤٩ (١٩٩٤)، يؤكد من جديد على التزام

جميع الدول الأعضاء بسيادة كل من الكويت والعراق وسلامتهما الإقليمية واستقلالهما السياسي.

وفي البيان المشترك الأخير، أكد العراق أنه على استعداد لأن يحسم على نحو إيجابي مسألة الاعتراف بالكويت. ونرحب بهذه الخطوة الإيجابية ونحث العراق على اتخاذ إجراءات ملموسة للوفاء بالتزامه.

إن الزيارة الأخيرة لوزير خارجية الاتحاد الروسي الى منطقة الخليج كانت مبادرة في أوانها وجديرة بالإشادة لتخفيف حدة التوتر وتعزيز الجهود الدبلوماسية. ومن الواضح تماما في هذا المنعطف، أن أي حل عن طريق الأساليب العسكرية لن يكون حلا للمشكلة. ومن الأساسي الشروع في حوار صريح وبناء بغية منع حدوث سوء تصور وسوء فهم وأعمال قد تؤدي الى زيادة تردي الحالة.

تتمسك حكومة البرازيل بمبدأ وجوب الامتثال الصارم لجميع قرارات مجلس الأمن. ويتعين على العراق وعلى المجلس نفسه احترام هذا المبدأ. إن القرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن في السنوات الأربع الماضية قد أتاحت إطارا قانونيا أساسيا لإيجاد حل لهذه الحالة.

وختاما، نكرر رأينا بأننا نرى من اللازم والعاجل أن يستفاد الآن استفادة تامة من الجهود الدبلوماسية بحيث تعالج المشاكل المتبقية بأسلوب سلمي. فليس هناك من بديل عن السلام الدائم في المنطقة.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد أعلن وفدي مرارا وتكرارا موقفه إزاء المسألة المعروضة علينا اليوم، كان آخرها عندما عللنا تصويتنا لصالح القرار ٩٤٩ (١٩٩٤)، الذي اتخذه المجلس يوم السبت، ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر.

ونود اليوم أن نعبر عن امتناننا العميق لوزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد أندريه كوزيريف، على الجهود الدؤوبة من أجل السلام التي بذلها في العديد من المجالات، وخصوصا اليوم فيما يتصل بمسألة الخليج. إن الوفد الروسي، شأنه في ذلك شأن الوفود الأخرى في مجلس الأمن، يعمل بروح السلم، التي هي عماد جميع أعمالنا. ونقدر الاهتمام الخاص الذي يؤكده وجود السيد كوزيريف هنا ليشاطرنا آراءه وانطباعاته؛ وهذا سيمكننا من اتخاذ القرارات التي تتطلبها الأزمة من وقت الى أخر، وبالتحديد بشأن نظام الجزاءات المفروضة على العراق كنتيجة مباشرة لسلوكه في الماضي.

وفي هذا السياق، أود أن أقول أولا إن جمهورية الأرجنتين توافق على أهداف السلام الأساسية التي أعرب عنها وزير الشؤون الخارجية في الاتحاد الروسي وتؤكد مجددا عزمها على مواصلة العمل لضمان السلم والأمن بين الكويت والعراق، فضلا عن تحقيقهما بين البلدان الأخرى في المنطقة. بالاضافة الى ذلك، نود أن نعلن بأن اعتراف العراق القاطع بسيادة الكويت وسلامتها الاقليمية عنصر أساسي في تسوية الأزمة وسيظل كذلك. وهذا ما قلناه مرارا في المحادثات الثنائية مع نائب رئيس وزراء العراق السيد طارق عزيز، الذي تفضل بحضوره بيننا اليوم.

إن الأنباء التي وصلتنا مرة أخرى هذا الصباح بشأن تحول في الموقف بالنسبة لهذه القضية والحدود بين البلدين - وهو تحول بدأنا نراه في الأيام القليلة الماضية - تلقى ترحيبنا البالغ بطبيعة الحال. إلا أن هذه الأنباء تحتاج طبعا الى أن تتبعها الخطوات والاجراءات الرسمية الضرورية. فالسلم لن يتحقق إلا من خلال الأفعال ومن خلال السلوك الذي لا يستند الى استعراض القوة أو التهديدات أو الأعمال الاستفزازية، وإنما على أساس الحوار السلمي واحترام القانون، والتسامح، وحسن النية قبل أي شيء آخر.

ونحن نشعر بالامتنان بصورة خاصة إزاء الكلمات الكريمة التي أعرب فيها وزير الشؤون الخارجية في الاتحاد الروسي عن إعجابه بمنجزات هذا المجلس، وخاصة عند تطبيق التدابير المبتكرة، في إطار ميثاقنا الحكيم، لحل الأزمات الجديدة علينا.

ولعل بعض الاجراءات تلك أثار تعليقات سلبية. وهذا أمر لا مفر منه. وهذا القول القديم في الأدب الاسباني ينطبق بعض الشيء: «إنهم ينبحون يا سانشو؛ وهذا يعني أننا نسير قدما». إننا نعمل وسنواصل العمل فيما يتعلق بالمسائل التي ذكرها. إنها مسائل ذات اهتمام مشترك، ومواضيع ذات اهتمام واحد، والعالم الذي نعمل فيه عالم جديد، يتسم بالسعي لتحقيق الشفافية وتوافق الآراء. وهذا ليس بالأمر اليسير، ولكننا، في هذا المسعى، وضعنا كل آمالنا المشتركة.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشعر وفد بلادي بسعادة كبيرة إذ أتيحت له فرصة الاستماع لبيان الوزير كوزيريف. وسوف ندرس ملاحظاته بعناية بالغة؛ ليس فقط تلك المتعلقة بالقضية المعروضة علينا وإنما تلك التي تتعلق بالموضوع الأوسع، موضوع اجراءات مجلس الأمن. ونشعر أيضا بسعادة غامرة لنرى بيننا فخامة نائب رئيس الوزراء طارق عزيز، ونتطلع كثيرا الى سماع ما سوف ينقله الى المجلس اليوم.

إن الجمهورية التشيكية ترفض التهديد باستخدام القوة كأداة من أدوات السياسة الدولية، ولهذا رحبنا بوزع القوات الحليفة في الخليج وأيدنا القرار ٩٤٩ (١٩٩٤). ونحن ننظر الى هذا القرار، ليس كغاية في حد ذاته، وإنما كوسيلة لتحقيق الهدف العام المتمثل بإقامة السلم والأمن في المنطقة. والشرط اللازم لحل الأزمة في المنطقة، كما أكدت بلادي مرارا وتكرارا، هو الاعتراف باستقلال الكويت وسيادتها وسلامتها الاقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا، بعبارة أخرى، من بين أمور أخرى، قبول العراق للقرار ٨٣٣ (١٩٩٣) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

وفي هذا السياق، نرحب بالملاحظة التي أدلى بها الوزير كوزيريف بأن العراق قد قبِل - وأقتبس الترجمة الشفوية لكلماته كما وردت - «ضرورة أن تحسم على نحو إيجابي مسألة الاعتراف بالكويت دون شروط مسبقة».

وبينما قبِل العراق بضرورة حسم مسألة الاعتراف، فإنه لم يحسم المسألة لحد الآن. بيد أن الخطوة التي اتخذها العراق، تسير في الاتجاه الصحيح. إلا أنها لا توفر بالتأكيد حافزا كافيا لرفع الجزاءات. وأنه لفي هذا السياق نتطلع بصورة خاصة الى بيان نائب رئيس الوزراء طارق عزيز الذي سيدلي به اليوم.

إن حسم أزمة الخليج على نحو شامل ومتوازن، في رأي حكومة بلادي، أمر يتطلب موازنة التجربة السلبية التي مر بها المجتمع الدولي مع العراق مؤخرا، بما في ذلك ما جرى في الأسبوعين الأخيرين، والخطوات الإيجابية التي اتخذها العراق، خصوصا في مجال تعاونه مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة. وتشعر حكومة بلادي بأن العراق، اذا اتبع البيان المشترك الصادر مؤخرا بينه وبين الاتحاد الروسي باعتراف فعلي بالكويت على المستوى المناسب وبالشكل المناسب، واذا أبلغنا السفير ايكيوس بإحراز تقدم كاف آخر في عمل اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، ففي الشهر المقبل، ربما يكون الوقت قد حان لمناقشة وتحديد بدء فترة الاختبار ومدى طولها.

مع ذلك، لا يمكن لمجلس الأمن أن يحدد على نحو قاطع أنه اذا انتهت فترة شهور المراقبة الستة، بنجاح، مثلا، فإن الجزاءات سوف ترفع. فالمجلس، بعبارة أخرى، لا يمكنه أن يلزم نفسه بأي إجراء في هذا الوقت المبكر.

وفي الختام، دعوني أكرر الرأي الذي أعربت عنه السبت الماضي: وهو أنه يجب على العراق أن يكون جارا طيبا مع جميع جيرانه. ومن أجل ذلك، ينبغي له أن ينفذ كل الأحكام الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد يانييز - بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اسمحوا لي أن أعرب عن امتنان الوفد الاسباني للمعلومات التي قدمت للمجلس اليوم من جانب وزير الشؤون الخارجية في الاتحاد الروسي، وكذلك الاعتبارات الهامة جدا التي رافقت المعلومات.

إن الزيارة التي قام بها مؤخرا الى المنطقة السيد كوزيريف تمثل جهدا قيما لمواجهة ما نعتبره جميعا لب المشكلة التي أسفرت عنها حرب الخليج قبل أربع سنوات، وبعبارة أخرى، ضرورة أن يعترف العراق باستقلال وسيادة الكويت وسلامتها الاقليمية. والبيان المشترك بين الاتحاد الروسي والعراق يشكل خطوة أولى في الاتجاه السليم لمعالجة هذه المسألة الهامة وحسمها.

لقد كرس مجلس الأمن العديد من قراراته لهذه المسألة، وبخاصة القرار ٨٣٣ (١٩٩٣)، الذي كفل المجلس من خلاله الحدود بين العراق والكويت كما رسمتها اللجنة الدولية المنشأة لهذا الغرض وقبل يومين فقط، وفي القرار ٩٤٩ (١٩٩٤)، أشار المجلس مرة أخرى الى ضرورة أن يتعهد العراق بشكل قاطع، ومن خلال صك دستوري رسمي، باحترام سيادة الكويت وسلامتها الاقليمية وحدودها كما هي منصوص عليها في القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٨٣٣ (١٩٩٣).

أود أن أشدد على حقيقة أن اعتماد القرار ٩٤٩ (١٩٩٤) بالاجماع يؤكد الاتفاق بين أعضاء المجلس بالنسبة للطريقة التي ينبغي بها معالجة هذه المسألة

من أجل ضمان السلم والأمن الدوليين في المنطقة ولتوصل الى حل حاسم للمشاكل المعلقة.

إن الأعمال الأخيرة التي قامت بها حكومة العراق، وأولها الاعلان الصادر عن مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر، ثم وزع القوات قرب الحدود مع الكويت، هذه الأعمال شككت بشدة في مصداقية تلك الحكومة أمام بقية العالم. ولهذا سيكون من الضروري أن يضاعف العراق جهوده من أجل كسب ثقة المجتمع الدولي.

وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري أن يواصل العراق التعاون مع اللجنة الخاصة ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل ضمان الأداء الكامل للنظام الدائم لرصد قدرات العراق فيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل.

وسيكون من الضروري أيضا أن يتعاون العراق تعاونا كاملا وقاطعا مع الأمم المتحدة ومع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنفيذ قرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة. وهذا هو ما سييسر لهذا المجلس أن ينظر في الوقت المناسب في مسألة إعادة النظر في نظام الجزاءات. وفي هذا الصدد، لا بد لي من أن أشير في هذه المناسبة الى أن اسبانيا ترى أن نظم الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، وانما أداة مصممة لتحقيق أهداف معينة يحددها مجلس الأمن. وبالوفاء بتلك الأهداف يمكن للمجلس، ويجب عليه، أن يستخلص النتائج المناسبة، آخذا في الاعتبار أولا وقبل كل شيء المبادئ التي يدافع عنها المجتمع الدولي، والآثار المترتبة على السكان المعنيين وعلى البلدان المجاورة.

وفي الحالة المعروضة علينا، فان المسؤولية عن وفاء العراق بالتزاماته وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة تقع دونما شك على السلطات العراقية. ولهذا فان في أيدي السلطات العراقية أن تحسن أحوال شعبها باتخاذ خطوات ملموسة لاقناع المجتمع الدولي بالنوايا السلمية للعراق.

وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يكون مجلس الأمن مستعدا للاستجابة بشكل مناسب لأي تغير في الموقف من جانب السلطات العراقية بمجرد أن يلاحظ بالفعل حدوث ذلك التغير، ليس بالكلمات فحسب، بل بالأفعال أيضا.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : اسمحوا لي في البداية أن أرحب ترحيبا حارا بوجود كل من فخامة السيد طارق عزيز نائب رئيس وزراء العراق ومعالي السيد كوزيريف وزير خارجية الاتحاد الروسي بين ظهرانينا.

ويسرنا أن نلاحظ أنه أمكن بفضل الجهود السلمية للمجتمع الدولي، والأمم المتحدة، والأطراف الأخرى المعنية أن تبدأ الحكومة العراقية سحب قواتها. كما بدأت التوترات في المنطقة تهدأ. ويحدونا الأمل في أن تواصل الأطراف جهودها السلمية من أجل التوصل الى حل سريع وملائم للمشكلة.

وما فتئت حكومة الصين تدعو دوما الى الحلول السلمية على أساس التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالنسبة للمشاكل المتبقية من حرب الخليج حتى يمكن أن يستتب السلم الدائم والاستقرار في منطقة الخليج في تاريخ مبكر.

ونود أن نؤكد مجددا أن سيادة الكويت وسلامتها الاقليمية - شأنهما شأن السيادة والسلامة الاقليمية لكل أعضاء الأمم المتحدة - ينبغي أن يحظيا بالاحترام الكامل. ونأمل في أن يواصل العراق تعاونه مع الأمم المتحدة في امتثال تام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بغية تهيئة الظروف اللازمة لرفع الجزاءات رفعا جزئيا أو كاملا.

وما فتئ الوفد الصيني يرى دوما أن مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة الواردة في الميثاق، وكذلك المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي ثبتت صحتها وفاعليتها على مر الزمن، ينبغي أن تكون القواعد الأساسية التي تتبع في معالجة العلاقات بين الدول، بما في ذلك مشكلة الخليج.

وسيواصل الوفد الصيني مع غيره من وفود البلدان الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، ومجلس الأمن مساهمته لصون السلم والاستقرار في كل أنحاء العالم وذلك بدعم المبادئ المذكورة أعلاه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للمملكة المتحدة.

ترحب حكومة بلدي بهذه الفرصة لالقاء نظرة عامة على العلاقات بين مجلس الأمن والعراق. ومن المناسب لنا أن نرفع أعيننا من وقت لآخر عن تفاصيل أنشطة اللجنة الخاصة للأمم المتحدة أو عمليات وزع القوات العسكرية العدوانية للعراق لننظر الى الصورة بشكلها العام. وترحب حكومة بلدي أيضا بوجود وزير خارجية الاتحاد الروسي في المجلس اليوم لكي يطلعنا على أنشطته الأخيرة.

فهناك الكثير من الأمور التي ترتهن بوحدة المجلس ووحدة الهدف، ولابد لنا من أن نكون على استعداد لمناقشة الأمور التي تنتظرنا بعلانية وصراحة.

لقد تحققت أشياء كثيرة خلال السنوات الأربع الماضية. وعندما حضرت هنا لأول مرة في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ لشغل هذا المقعد في المجلس، كان العراق قد استولى على الكويت بالكامل وكان يسعى الى القضاء على كل آثار ذلك البلد وشعبه ككيان منفص. بعد ذلك تم طرد المعتدي، واستعادت الكويت سيادتها؛ واستقرت السلامة الاقليمية للكويت برسم الحدود، التي كان قد تم الاتفاق عليها بحرية بين العراق والكويت في عام ١٩٦٣، ولكن العراق لم يحترمها قط، وبضمان مجلس الأمن لتلك الحدود؛ وأعيدت معظم الممتلكات الكويتية؛ وتم الى حد كبير تدمير برامج العراق الضخمة لبناء أسلحة التدمير الشامل، أو إزالتها، أو جعلها غير ضارة. هذه كلها إنجازات كبيرة يستطيع مجلس الأمن والأمم المتحدة الاعتزاز بها، ولكنها لا تشكل القصة الكاملة.

فقد بينت أحداث الأسابيع القليلة الماضية كيف يمكن لهذه الانجازات المنطوية على مخاطر أن تكون هشة وسريعة الزوال إذا لم نكن يقظين وصارمين في تعاملنا مع جهود العراق المستمرة للخروج على اطار القانون الدولي الوارد في قرارات هذا المجلس. ففي غضون أيام قليلة، هدد العراق بسحب تعاونه مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة اذا لم يرفع مجلس الأمن الحظر على النفط بحلول ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، وقام بوزع قوات عسكرية يزيد حجمها عدة مرات على حجم القوات الكويتية على طول حدوده مع ذلك البلد. إن التخلص من العادات القديمة صعب والتخلص من العادات القديمة السيئة أصعب. ومن حسن الحظ، أن هذا المجلس والبلدان التي تعاونت تحت سلطته لانقاذ الكويت قبل أربعة أعوام اتعظت بالعبر القيمة المستخلصة من تلك التجربة. فالسرعة التي تمت بها تعبئة المساندة العسكرية للكويت، والموقف الواضح والصارم الذي اتخذه هذا المجلس في بيانه الرئاسي الصادر في ٨ تشرين الأول/أكتوبر وفي قرار مجلس الأمن ٩٤٩ (١٩٩٤) المتخذ قبل يومين - كل هذه الأمور بدأت تؤتي ثمارها. وقد قمنا من جانبنا بوزع سفينتين من البحرية الملكية، وضاعفنا عدد طائراتنا من طراز تورنادو في الخليج، ونقوم الآن بارسال كتيبة من رجال البحرية الملكية. والآن، أخذت عمليات وزع القوات العراقية تتراجع تدريجيا؛ والموعد النهائي المحدد بـ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر جاء ومضى واللجنة الخاصة للأمم المتحدة لا تزال تباشر عملها. إلا أنه لا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في أنه لابد من الاتعاظ بالدروس الجديدة التي يجب أن تستخلص من الأحداث الأخيرة. فالثقة بالتعاون العراقي تقوضت بشكل أساسي ولن يكون من السهل استعادتها.

وعلى أية حال، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به قبل أن يكون من الممكن التفكير في أي تخفيف للجزاءات. ولا يمكن أن تكون هناك صفقات متكاملة بين هذا المجلس والعراق. وإن استعداد العراق في الاعتراف بالكويت داخل حدودها كما رسمتها لجنة الأمم المتحدة الخاصة وأقرت في القرار ٨٣٣ (١٩٩٣) ليس نوعا من الترغيب يلوح به وبعد ذلك يسحب، كما تفعل الحكومة العراقية في الوقت الراهن. إن هذا الاعتراف يجب أن يكون بغير شرط ونهائيا ومدعوما بنفس عمليات التصديق العراقية التي استخدمت لإلغاء وجود الكويت منذ أربع سنوات. إن برامج لجنة الأمم المتحدة الخاصة الطويلة الأجل للتحقق والرصد يجب أن تختبر وتجرب خلال فترة طويلة؛ وذلك الاختبار ليس ضرورة فنية فحسب وإنما الطريقة الوحيدة لتحديد أي درجة من التعاون العراقي مطلوبة لتمكين النظام من أن يعمل بشكل فعال وللتأكد من أنه سيكون متجاوبا. فضلا عن ذلك، يجب تحديد مصير المحتجزين الكويتيين وغير الكويتيين، وإن كانوا أحياء يجب أن يعادوا. إن سياسات وممارسات العراق فيما يتصل بالامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن، ابتداء من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) إلى القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ومن القرار ٦٨٨ (١٩٩١) إلى القرار ٩٤٩ (١٩٩٤) يجب أن توضع في الاعتبار.

إن محنة الشعب العراقي محنة حقيقية، وهي ليست مسألة لا يعيرها المجلس اهتماما، حتى وإن كان الأمر كذلك بالنسبة لحكام العراق. إن نزاعنا لم يكن أبدا مع شعب العراق، وإنما هو مع حكامه الذين بلغت تركتهم من العدوان والهزيمة والقمع مبلغا مروعا. لمدة ثلاث سنوات وأعضاء المجلس يحاولون ايجاد الطرق لجعل صادرات العراق النفطية تستخدم لتمويل امدادات الأدوية والمواد الغذائية لأكثر الناس احتياجا لها. وقد أفشل العراق المحاولات. وإنني أقدم العرض الآتي اليوم إلى نائب رئيس وزراء العراق: قولوا انكم ستقبلون أحكام القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١)، وعندئذ سوف يجددهما

المجلس هذا الاسبوع ويجدد أثرهما. لكن إذا لم تكونوا مستعدين للقيام بذلك، فلتتوقفوا إذن عن التذرع بأن معاناة الشعب العراقي يمكن أن تلقى على كاهل أحد غير الحكومة التي أنتم عضو فيها.

لقد كانت هناك إشارات عديدة في الأسابيع الأخيرة إلى الحاجة إلى رفع حظر البترول في الوقت المناسب. وهناك انطباع أحيانا بأن هذا هدف مرغوب فيه في حد ذاته. لكن الذين يلحون في طلب هذا الإجراء سيحتاجون أولا إلى الإجابة على بعض الأسئلة الصعبة. وفيما يلي قليل منها:

أولا، كيف يمكن للمجلس أن يضمن أن العراق لن يرجع، بمجرد رفع حظر البترول، عن وعوده بشأن تعاونه مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة، ويعيد مهندسيه المؤهلين ذوي الخبرة للعمل في أسلحة التدمير الشامل التي يهدد بها جيرانه؟

ثانيا، كيف يمكن للمجلس أن يضمن ألا تحول القوة الاقتصادية المتزايدة الناجمة عن تصدير البترول - كما حولت في الماضي - إلى شراء غير مشروع للأسلحة بدلا من البرامج الاقتصادية والاجتماعية؟

ثالثا، كيف يمكن للمجلس أن يضمن ألا يستخدم العراق قوته المستعادة ضد شعبه؟

رابعا، وأخيرا والأهم، كيف يمكن للمجلس أن يضمن أن العراق - الذي استمر في تهديد جيرانه حتى في ظل حظر البترول، كما فعل بوزع القوات في الأسبوع الماضي - لن يقوم بهذا مستقبلا بقوته المجددة؟

هذه ليست أسئلة من السهل الإجابة عليها. ومع هذا، هناك شيء واحد واضح، وهو أن استمرار وجود الرئيس صدام حسين رئيسا للعراق يجعل الإجابة على هذه الأسئلة بشكل مرض أكثر صعوبة.

الآن، استأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

المتكلم التالي هو نائب رئيس وزراء العراق، سعادة السيد طارق عزيز. وأدعوه إلى إلقاء بيانه.

السيد عزيز (العراق): إن اجتماع المجلس لهذا اليوم يكتسب أهمية خاصة وكبيرة. لقد رغبنا دائما في أن توضع الحقائق كل الحقائق، أمام المجلس وأمام الرأي العام العالمي. ما هي الحقائق الأساسية؟ لقد تحدث السيد اندريه كوزيريف وزير خارجية روسيا الاتحادية في هذه الجلسة، وقدم بيانا واضحا عن زيارته لبغداد، وإن البيان المشترك الذي صدر عن تلك الزيارة التاريخية موجود أمامكم.

أولا، جاء في البيان ما يلي:

«دعت روسيا إلى اتخاذ خطوات حاسمة من أجل عدم السماح بتصعيد التوتر وإعادة الوضع إلى مسار الجهود السياسية والدبلوماسية التي من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الأمن والاستقرار الوطيد في المنطقة، وإلى رفع الجزاءات المفروضة على العراق وإقامة علاقات حسن الجوار بين العراق والكويت». (S/1994/1173 المرفق ص - ٢)

إن العراق يصادق على هذه الدعوة المخلصة، ويدعو إلى التمسك بها والعمل لتحقيقها.

ثانيا، وجاء في البيان أيضا ما يلي:

«وأكد العراق استعداده لأن يحل بشكل ايجابي مسألة الاعتراف بسيادة الكويت وحدودها التي تقررت بموجب قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣)». (المرجع نفسه)

هذه هو موقفنا.

ثالثا، وجاء في البيان أيضا ما يلي:

«ونوقشت بعض الإجراءات المحددة لبناء الثقة بين دول المنطقة التي من شأنها أن تسمح بإزالة الشكوك المتبادلة وخلق جو الثقة فيما بينها». (المرجع نفسه)

هذا ما بحثناه في بغداد مع السيد أندريه كوزيريف وإننا مستعدون له.

رابعا، والحقيقة الأخرى: أولا أن القوات العراقية التي أثيرت حولها الضجة كانت موجودة في أراض عراقية؛ وثانيا أنه بعد أن أثيرت الضجة المعروفة صدر القرار في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر بنقل هذه القوات إلى الخلف وأكملت انتقالها مساء يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر؛ وثالثا أنه في يوم السبت ١٥ تشرين الأول/أكتوبر وقبل صدور قرار مجلس الأمن ٩٤٩ (١٩٩٤) صدرت الأوامر بانتقال بقية تلك القوات إلى مواقعها السابقة وهي في طريقها إلى ذلك.

خامسا، والحقيقة الأخرى هي أن العراق قد أوفى بالتزاماته بموجب القسم جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، كما أكدت ذلك تقارير اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وآخرها التقرير الرسمي الذي قدم إلى المجلس في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر.

سادسا، والحقيقة الأخرى أن نظام الرقابة الذي فرض بموجب القرار ٧١٥ (١٩٩١) يعمل. وأن السلطات العراقية قدمت، وما تزال تقدم، كل التعاون المطلوب للجنة وللوكالة. وهذا ما نتعهد بالقيام به

الآن وفي المستقبل، بموجب التزاماتنا وفق أحكام القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١).

هذه هي الحقائق الأساسية للموقف. إن المجلس مدعو إلى أن ينطلق بالبحث من هذه الحقائق الأساسية الواضحة والملموسة والمدعمة بالوثائق الرسمية. وإن المنهج الصحيح، الذي ينسجم مع جوهر قرارات مجلس الأمن ومع الميثاق ومع الهدف الذي يجمع عليه المجتمع الدولي، وهو تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة وتحقيق العدالة لجميع الأطراف، إن المنهج الصحيح هو أن يضع المجلس هذه الحقائق أمامه، وأن يعمل وفق التفسير القانوني الصحيح والمنصف لقراراته، من أجل تحقيق العدالة وتأمين الحقوق المشروعة لكل الأطراف. وبالطبع إن ذلك لا يمكن أن يتحقق مع إبقاء الحصار على شعب العراق.

إن البعض يتحدث عن المكافأة. أنا لم آت الى هنا لأطلب مكافأة من أحد. إن ما أطالب به هو حقوق العراق، كما نصت عليها قرارات مجلس الأمن نفسها. إن المجلس مدعو لأن ينطلق من جوهر ونصوص قراراته، وأن يفسرها تفسيرا قانونيا صحيحا ومنصفا، وأن يعطي لكل صاحب حق حقه. إن العراق مستعد للتعاون مع المجلس لتحقيق هذا الهدف.

هذا ما كنت قد أعددته لأدلي به في هذه الجلسة. ولم أكن، ولست أيضا، طالبا أن أدخل في مجادلات مع عدد من الوفود التي تحدثت في هذه الجلسة. إنني أعرف أن الهدف من وراء بياننا ألقيا في هذه الجلسة بشكل خاص هو التشويش على الحقائق والتشويش على هدف المجلس في تحقيق الأمن والاستقرار الشامل ولجميع الأطراف في المنطقة. فقط أريد أن أقول إن البيان الأخير لممثل بريطانيا المحترم يعطي مثالا واضحا عن الأسلوب غير القانوني للتصرف إزاء قضية العراق. كيف يسمح ممثل بريطانيا لنفسه أن يتناول شرعية وجود القيادة العراقية وشرعية قائد العراق؟ إنه يعطي نموذجا لخرق القانون الدولي. وهذا ما كان يحصل من قبل حكومته ومن قبل حكومات أخرى. إذا كان المجلس يريد أن يطبق القانون الدولي تطبيقا صحيحا فعليه أن يتصدى بحزم وبوضوح لمثل هذه التصرفات غير القانونية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الكويت.

السيد أبو الحسن (الكويت): السيد الرئيس، يجتمع مجلس الأمن اليوم للاستماع إلى سعادة السيد كوزيريف، وزير خارجية روسيا الاتحادية، الذي يسر وفد بلادي أن يكون بيننا اليوم. وقد عرض علينا قبل قليل مساعيه الأخيرة لإقناع النظام العراقي بضرورة تنفيذه لجميع الالتزامات المترتبة عليه بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وتحديدا تلك الالتزامات المتعلقة باحترامه لسيادة الكويت واستقلالها، ووحدة ترابها، وسلامتها الاقليمية، وبحدودها الدولية كما نص عليها القرار ٨٣٣ (١٩٩٣)، وضمنها مجلسكم الموقر.

وإن الكويت تقدر حرص روسيا الاتحادية على ضمان سلامة الكويت، وحرمة حدودها الدولية، وإلزامها العراق بتنفيذ مسؤولياته تجاه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولقد أتيح لسعادة السيد كوزيريف شخصيا أن يسمع رأي الكويت، وتقديرها له ولبلده، مباشرة من حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت، وسمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، خلال زيارته الأخيرة للكويت. كما استمع مجلسكم قبل قليل إلى موقف النظام العراقي من هذه الالتزامات، وكما كان متوقعا لم نسمع منه أي جديد حتى في هذه اللحظات الحاسمة.

ينعقد مجلسكم بعد أن أصدر قراره رقم ٩٤٩ (١٩٩٤) الذي وضع فيه مجموعة إجراءات يراد منها أن تحول دون قيام النظام العراقي بتهديده لأمن الكويت وحدودها، وأمن دول المنطقة، وزعزعة السلام الاقليمي والدولي. إنه لمن محاسن الصدف أن يأتي اجتماعنا اليوم بعد تلك الوقفة الجماعية لمجلسكم في وجه التهديد العراقي، ورفض نواياه غير السلمية. هذه الوقفة الجماعية التي تمثل بحد ذاتها رسالة واضحة إلى النظام العراقي بأن مجلس الأمن، بجميع أعضائه الدائمين وغير الدائمين، وبدون أي تمييز، يقفون صفا واحدا ضد سياسات النظام العراقي، التي كان آخرها ما أقدم عليه قبل عشرة أيام من تحريك قواته تجاهالكويت تحت ذريعة التمرينات العسكرية، أو بهدف تحريك الرأي العام العالمي للنظر في معاناة شعبه من جراء العقوبات، هذه المعاناة التي يعرف العالم كله الآن من هو المسؤول عنها.

خلال الجلسات الدورية التي يعقدها مجلس الأمن كل شهرين لمناقشة ما نفذه العراق من التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تأكد

بشكل واضح أن المجلس يرى أن قراراته ذات الصلة هي كل لا يتجزأ، وهي وحدة سياسية وقانونية لا يمكن التسامح فيها، كما لا يمكن قبول الأساليب التي يتبعها النظام العراقي في انتقائه للفقرات التي لا تمس جوهر المشكلة، متصورا بذلك أنه قد يخلق ثغرات في صلابة موقف مجلس الأمن، أو يدفع بعض أعضائه إلى تجاهل بعض تلك الالتزامات أو التقليل من أهميتها.

إن النظام العراقي، يحلم، ويراهن، ويتمنى تصدع وحدة المجلس، ليتمكن عند ذلك من أن يفلت من بعض مسؤولياته. لذلك فإن الكويت، حكومة وشعبا، تحيي هذه الوحدة في الموقف، التي عبر عنها مجلس الأمن في الليلة قبل الماضية عندما أصدر قراره ٩٤٩ (١٩٩٤). ولقد أوضح الأعضاء الذين تحدثوا في كلماتهم، كما أوضح الأعضاء قبل قليل، ما هو مطلوب من العراق أن ينفذه إذا أراد تخفيف أو رفع العقوبات عنه. كما أننا في الكويت، كنا ولا نزال، نردد تلك الالتزامات المتبقية، وهي:

أولا، الاعتراف الرسمي بسيادة الكويت واستقلالها ووحدة ترابها.

ثانيا، الاعتراف بالحدود الدولية للكويت بموجب قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣).

ثالثا، أن يكون هذان الاعترافان موثقين توثيقا من خلال القنوات الدستورية العراقية، مع نشر مراسيمهما في الجريدة الرسمية العراقية، وإيداعها لدى الأمم المتحدة، كما نص عليه قرار مجلس الأمن ٩٤٩ (١٩٩٤).

رابعا، أن يوقع ممثل العراق الى لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين الكويت والعراق على جميع المحاضر الخاصة بذلك، وعلى الخريطة الرسمية للحدود، والتي تم توقيعها من قبل ممثل الكويت الى تلك اللجنة والخبراء المستقلين أعضاء اللجنة والأمين العام للأمم المتحدة يوم ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٣، وذلك استكمالا للشكل الصحيح لهذه المحاضر.

خامسا، سماح السلطات العراقية للمزارعين العراقيين المتضررين، باستلام تعويضاتهم التي قدرتها الأمم المتحدة. وقد قامت الكويت بإيداع تلك المبالغ لدى الأمم المتحدة الى حين استفادة المزارعين العراقيين منها، وذلك بموجب قرار مجلس الأمن ٨٩٩ (١٩٩٤).

سادسا، التعاون الجاد مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر للوصول الى إطلاق سراح جميع الأسرى والمحتجزين، والتعرف على مصير المفقودين من الكويتيين والدول الأخرى، وأن يظهر الجدية اللازمة لتجاوز هذه المشكلة الإنسانية التي يستغلها النظام العراقي كورقة سياسية يساوم عليها لتحقيق منافع خاصة.

سابعا، التخلص من جميع أسلحة الدمار الشامل العراقية.

ثامنا، مرور فترة كافية ليطمئن فيها جميع أعضاء مجلس الأمن من حسن سير أجهزة المراقبة التي نصبتها اللجنة الخاصة، وتعاون العراق المطلق وغير المشروط مع اللجنة الخاصة لذلك الغرض في المستقبل.

تاسعا، إعادة ما تبقى من الممتلكات المسروقة من القطاع الحكومي من الكويت. وهذه الممتلكات المتبقية، والتي تتبع إدارات حكومية عديدة، قمنا في الأسبوع الماضي بإرسال قائمة جرد عن بعضها الى الأمين العام، ونشرت كوثيقة رسمية.

عاشرا، مسؤولية النظام العراقي عن ممتلكات القطاع الخاص، تلك الممتلكات التي سرقت. وقد تم توثيق تلك المسروقات بشهادات عراقية رسمية توضح الجهة الحكومية العراقية التي سرقتها، والى أين أرسلت في العراق. كل ذلك من خلال وثائق بحوزتنا، وقد أرسل بعضها الى الأمم المتحدة.

حادي عشر، الممارسات العملية التي تثبت على أرض الواقع النوايا السلمية العراقية، وأن يسلك العراق سلوكا إقليميا لا يتعارض مع الأمن والاستقرار في المنطقة، وأن يفي بشروط حسن الجوار مع دول المنطقة، وذلك بنبذ أطماعه، والتخلي عن سياسة الابتزاز والترهيب، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، والكف عن الإرهاب ومساندته، وإزالة النزعة العدوانية التي يتميز بها النظام العراقي.

ثاني عشر، احترام حقوق الإنسان العراقي، سواء أكان في الشمال أو الجنوب، بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩١)، وعدم ممارسة سياسة البطش وانتهاك حقوق الإنسان، منعا من تأثر دول الجوار بعمليات النزوح البشري، وما يمثله ذلك من زعزعة للأمن والاستقرار فيها.

ثالث عشر، وفاء العراق بالتزامه فيما يتعلق بدفع التعويضات بموجب الفرع هاء من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

لقد سعى النظام العراقي طوال السنوات التي تلت تحرير الكويت أن يلتف على تلك المطالب، وأن يسقط بعضها من اهتماماته، أو يدعي أنه نفذها،

معتقدا بذلك أنه يستطيع خداع المجتمع الدولي، وأعضاء مجلس الأمن، والكويت. وإن أبرز ما حاول النظام العراقي إسقاطه من اهتماماته هو موضوع استقلال الكويت وسيادتها وحدودها الدولية، وموضوع الأسرى والمحتجزين والمفقودين الكويتيين ومن الدول الأخرى.

ويعود الفضل الى جدية مجلس الأمن ووحدته، في دحض كل تلك المحاولات ورفضها، كما يعود الى إصرار الكويت ونشاطها السياسي والدبلوماسي، المدعوم بالنشاط والموقف الموحد لأشقائنا في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولدول إعلان دمشق، ولجامعة الدول العربية ولمنظمة المؤتمر الإسلامي، ولحركة عدم الانحياز، وبقية دول العالم.

أمام هذه التطورات التي شهدناها منذ عشرة أيام، والتي شهدنا إحدى صفحاتها اليوم، أود أن أوضح وجهة نظر الكويت، حول شروط معالجتها وحسمها.

أولا، تأكيد التزام العراق، وتنفيذه بدون قيد أو شرط، جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثانيا، عدم الإكتفاء بالتعبير عن النوايا بالتنفيذ، كبديل عن التنفيذ الفعلي الملموس على أرض الواقع.

ثالثا، تأكيد رفض أي صيغة يمكن تفسيرها على أنها تضع قبول العراق لأي من تلك المصاعب رهنا بحصوله على وعد من مجلس الأمن بتحقيق التزامات في المقابل.

رابعا، عدم السماح للعراق بأن يتفاوض مع مجلس الأمن، أو مع أي طرف آخر أو أطراف أخرى، حول قرارات أصدرها المجلس، أو حول كيفية تنفيذها.

خامسا، رفض مبدأ السماح للتهديد والابتزاز واستخدام القوة أو التهديد بها، أن يرتب لمرتكبه حقوقا، أو أن يكون سببا للتغاضي عن مسؤوليات عليه الوفاء بها. فما يعتد به، بالتالي، عدم مكافأة المعتدي.

سادسا، عدم السماح للعراق بتجزئة تنفيذ التزاماته وإحالة الأجزاء المتبقية منها الى الحل الثنائي، أو الى أطر خارج مجلس الأمن.

سابعا، التأكد، ومن خلال ضوابط متفق عليها، من النوايا السلمية للعراق، وذلك تجنبا لاهتزاز أسس الأمن والاستقرار في منطقة الخليج بالصورة التي شهدناها منذ يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر.

إن تجديد النظام العراقي تهديده للكويت ودول المنطقة، بالصورة التي شهدناها معا خلال الأيام العشرة الماضية، والنتائج التي نجمت عن هذا التهديد، يحتم على مجلس الأمن، علاوة على القرار ٩٤٩ (١٩٩٤) الذي أصدره مساء السبت الماضي، أن يقيس كل تنفيذ عراقي للالتزامات المترتبة عليه من واقع هذه التجربة الأليمة التي نعيش نتائجها الآن. كما يتحتم على مجلس الأمن أن يضع من الضوابط، ويطلب من الإجراءات، ما لا يتمكن معه النظام العراقي من التراجع عما نفذه أو التزم بتنفيذه.

إن على النظام العراقي، الذي هز ما تبقى من ثقة له لدى المجتمع الدولي ومجلس الأمن بالذات، أن يبرهن بالدليل المادي على أنه غيَّر نهجه واستن نوايا سلمية.

إن الكويت، وبقية دول الخليج، تتألم لما يعانيه الشعب العراقي من معاناة. ولقد عبَّرنا جميعا بالقول والعمل عن مشاعرنا تلك، وأوضحنا الطريق الصحيح والقصير لرفع تلك المعاناة. إن تلك المعاناة يتحمل وزرها النظام العراقي ذاته من خلال رفضه حتى الآن تنفيذ ما عليه من التزامات قانونية وسياسية، ورفضه للرخصة التي منحها له مجلس الأمن لشراء احتياجاته الأساسية بموجب القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١)، تحت ذرائع لا تستقيم مع المنطق، ومع مسؤوليات الدولة العراقية، في حين تقبل نفس الإجراءات في مجالات أخرى من الالتزامات المترتبة عليها.

إننا ندعو النظام العراقي إلى أن يسلك الطريق الصحيح والواضح الذي يتمكن بموجبه من تحقيق ما يطالب به من تخفيف للعقوبات، رحمة بشعبه، وصونا لأمن جيرانه، وتحقيقا للاستقرار في هذه المنطقة الهامة من العالم.

لقد أهدرنا الكثير من أغلى ما أنعم الله به علينا من خيرات بشرية ومادية، وسخرناها لمواجهة نزعات عدوانية توسعية وجهت ضدنا. آن لنا الآن أن نسخر هذه الموارد البشرية والمادية لما يفيد أمتنا وأمنها وتقدمها وسلامها، وأن ننصرف بالجهد والعرق إلى خدمة الإنسان، أكرم ما خلق الله، ونعزز قيمته ودوره في صنع منطقة يسودها السلام والأمن والاستقرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد طلبت ممثلة الولايات المتحدة الكلمة، وأعطيها لها.

السيدة البرايت (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن ما استمعنا إليه توا من نائب رئيس وزراء العراق يكشف عن أشياء كثيرة. مرة أخرى، يوجد لدينا وعد عراقي. مرة أخرى، يطلب منا أن نأخذ وعد صدام حسين بدلا من العمل على الوفاء بالتزام لا يرغب في تنفيذه منذ أربع سنوات.

هل حقا ان حكومة العراق، التي حتى أمس لم تكن تنطق كلمة "الكويت"، مستعدة الآن لأن تبطل دعواها بملكية ذلك البلد وتتنازل أخيرا عن ادعاء أن الكويت هي المحافظة التاسعة عشرة للعراق؟ إنني لا أعرف ما إذا كان العراق سيتخذ الخطوات اللازمة فيدعم بيانه الخاص بالنوايا فيما يتعلق بحدود الكويت وسيادتها. وسيكون من السذاجة أن يكتفي المجلس بكلمات نائب رئيس الوزراء، لا سيما بالنظر إلى أعمال الحكومة في العشرة أيام الماضية، بل وفي الأربع سنوات الماضية.

إن العراق الذي أمكنه أن يعبئ تلك القوات الكبيرة للتحرك نحو الجنوب بهذه السرعة البالغة، يجب، نسبيا، ألا يجد صعوبة في أن يثبت لهذا المجلس اليوم أنه اتخذ الإجراءات الدستورية الرسمية للاعتراف بالكويت بنفس الطريقة القانونية التي استولى عليها بها وادعى ملكيتها.

لقد ضم العراق، في أقل من أسبوع، في آب/أغسطس ١٩٩٠، الكويت من خلال إجراءات رسمية من جانب مجلس قيادة الثورة وبتوقيع صدام حسين وموافقة من المجلس الوطني والنشر في الجريدة الرسمية وموافقة جميع الهيئات الأخرى في الدولة. وبعد ثلاث سنوات ونصف بعد الوعد بعكس تلك الخطوات، فإن أفضل ما تقدمه الحكومة العراقية هو بيان اليوم.

إننا لا نستطيع ببساطة أن نثق بكلمات ونوايا معلنة من جانب العراق الذي أبدى عدم التقيد بالتزاماته على نحو مستمر. الكلمات لا قيمة لها. الأعمال هي العملة القانونية، سواء كان الموضوع حدود الكويت، أو المعلومات عن برامج أسلحة التدمير الشامل، أو إنهاء استخدام الرعب أو إنهاء قمع المواطنين العراقيين.

وسيجد الكثيرون من الحاضرين اليوم أن عرض نائب رئيس الوزراء العراقي معروف. لقد قال نفس الشيء تقريبا في بيانه إلى الجمعية العامة قبل ١٠ أيام. وإذا كانت هناك خطوة إلى الأمام، فهي أنه سمح لنفسه بأن يتلفظ بكلمة "الكويت". ولنتذكر أن ذلك البيان ألقي في الوقت الذي كانت فيه القوات العراقية تتحرك نحو حدود الكويت. وقد رد هذا المجلس بسرعة وبقوة ليدين ذلك الاستفزاز. وإن القرار الذي اتخذ بالإجماع في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر الماضي يؤكد عدم جواز الاستفزازات العراقية في المستقبل. إن تهديد الكويت يجب إزالته، ويجب ألا يتكرر.

يشير نائب رئيس وزراء العراق إلى أن القوات العراقية كانت على تراب العراق في الأسبوع الماضي. وأذكّر المجلس بأن القوات العراقية كانت على تراب العراق في ١ آب/أغسطس ١٩٩٠، ولكنها كانت على تراب الكويت في ٢ آب/أغسطس. والاختلاف الأساسي بين آب/أغسطس ١٩٩٠ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ ليس التفكير العراقي، وإنما الرد الحازم والواضح من جانب الدول الأعضاء بالتعاون مع الكويت.

هراء أن يوحي أحد بأن نية من صاغوا قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) كانت السماح لصدام حسين بأن يستعيد الوسائل التي تحقق طموحاته بينما يظل يهدد السلم والاستقرار الإقليمي. فهو بعدم امتثاله لجميع القرارات ذات الصلة وبأعماله في هذا الشهر برهن بوضوح على أنه لا يزال يشكل هذا التهديد.

على صدام أن يفي بالتزاماته تجاه هذا المجلس بدلا من السعي إلى الحصول على جائزة لم يكسبها. وهذا المجلس يمكنه أن يفخر بالأعمال التي اتخذها منذ عام ١٩٩٠ ردا على العدوان العراقي والاستفزازات العراقية. وقد تزين ذلك السجل بالتصويت بأغلبية ١٥ صوتا مقابل لا شيء يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وإننا، بتوجيهنا رسالة واضحة وجلية بأننا نعني ما نقوله وإننا لن يهدأ لنا بال حتى يستقر الحال، سنضمن أن العراق لن يتمكن مرة أخرى من تهديد السلم وأنه سيمتثل بالكامل لما يطالب به المجلس.

أخيرا، اسمحوا لي بأن أضم صوت حكومتي إلى كل جانب من جوانب بيان الممثل الدائم للمملكة المتحدة، ولا سيما التساؤلات التي رددها والاستنتاج النهائي. من الصعب حقا أن نتصور كيف يمكن للحكومة العراقية الحالية أن تستمر في السلطة بعد أن تشجب الإرهاب وتوقف قمع مواطنيها وتتخلى عن أحلامها بضم دولة الكويت ذات السيادة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد

طلب نائب رئيس وزراء العراق الكلمة، وأعطيها لها.

السيد عزيز (العراق): سيادة الرئيس، إن بعض ما قيل في هذه الجلسة من المندوبة المحترمة للولايات المتحدة ومن المندوب المحترم للمملكة المتحدة ومن مندوب الكويت، يشير الى حقيقة مهمة: من يريد حقيقة حل المشاكل، وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة؟

لقد تحدثنا في هذه الجلسة بأسلوب منطقي وهادئ. وأكدنا رغبتنا في حل كل المشاكل وفق قرارات المجلس، ووفق منطق العدالة والإنصاف. وتحدثنا عن رغبتنا في إقامة علاقات حسن الجوار مع جيراننا، ومنها الكويت - دولة الكويت. وتحدثنا عن استعدادنا لاتخاذ اجراءات لبناء الثقة. وإنني واثق من أن أعضاء المجلس المحترمين، وكل الحاضرين في هذه الجلسة التاريخية، يمكنهم أن يتوصلوا الى الاستنتاجات الصحيحة عن موقف العراق وعن موقف المندوبين الذين أشرت اليهم.

إن مندوب المملكة المتحدة المحترم، الذي ساندته المندوبة المحترمة للولايات المتحدة، شدد كثيرا في كلمته على قواعد السيادة واحترام السيادة. ولكنه سمح لنفسه بأن يخرق هذه القواعد، وسمح لنفسه أن يتحدث عن شأن داخلي هو في صلب شؤون السيادة لدولة العراق وشعب العراق.

ومع ذلك، فإنني أؤكد ما جاء في البيان الذي ألقيته: إنني لن أنساق وراء الاستفزازات التي يقصد بها حرف هذه الجلسة عن أهدافها في مواصلة العمل السياسي والدبلوماسي لتطبيق قرارات مجلس الأمن بأسلوب قانوني ومنصف وشامل، بما يضمن الحقوق والمصالح المشروعة ويحقق الأمن والسلام والاستقرار لجميع الأطراف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥